المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

التحولات الجيوستراتيجية في المغرب العربي

اعداد الطالب : كرالوة جلال/جامعة وهران2
تحت اشراف :ا.د برياح مختار/المركز الجامعي نور البشير البيض

تاريخ الارسال:09 ابريل 2018	تاريخ القبول:19 ماي 2018	تاريخ النشر:01/ اوت /2018

الملخص:

قضية الحدود في المغرب العربي من القضايا الراهنة، التي هي متجدرة قبل الاستعمار الفرنسي، حيث ان المنطقة جغرافيا و جيوستراتجيا قريبة من اوروبا، وبوابة لافريقيا،وكذا تضم البحر الابيض المتوسط و المحيط الاطلسي، حيث لعب الاستعمار على اوتار الحدود وكذا على الطوائف و الاقليات من اجل ان يكون هناك احتدام الصراع مابين هذه الدول عند استقلالها،وتبقى هذه القوى الاستعمارية هي المسيطرة على المنطقة حتى وان اعطت بعض الحرية لهذه الدول ولكن في دور شرطي المنطقة.من جهة اخرى لعب الدور التاريخي و الايديولوجي للدولة الجزائرية بعد اكبر بالنسبة للحدود و الدفاع عن مصالحها، خاصة بعد التصحيح الثوري و اتباع الايديولوجية الشرقية تحت قيادة الاتحاد السوفياتي، الى جانب تغيير اوراق العالم من السياسية الخارجية، الذي يتمثل في النظام العالمي الجديد الذي زاد من حدت التوترات بالنسبة للبلدان العربية وايضا التغيير في الايديولوجيات لنظام الحكم لبلدان المغرب العربي.فمن الناحية الجيوستراتيجية فان الجزائر لها الحق للدفاع عن ارثها و عرضها و حضارتها، و التي تكمن في الحدود ذالك مايخول به القانون الدولي و منظمة الامم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: النزاع و الديبلوماسية - الاتحاد المغاربي - جامعة الدول العربية - الجيوستراتيجيا

La cause des frontières du grand Maghreb, c'est' le sujet influant pour le 21 siècle cela fait partie avant et après l'indépendance des pays nord Africains , car ce joue un rôle géographique et géostratégique dans cette région , pour plusieurs raison , je cite par exemple « la distance des cotes Européennes, ainsi que le grand Maghreb fait partie de la porte vers l'Afrique ».Cette région a la force naturelle de la mer méditerranéenne et l'océan pacifique , Néanmoins , nous trouvons plusieurs religions et ethnies qui évalue le conflit entre les pays Magrébin .D'autre part, l'aspect historique et l'idiologie de l'état Algérienne a une philosophie forte sur l'aspect des frontières surtout dés son approche avec l'union soviétique , cela a pu ralentir la diplomatie entres l'Algérie et les autres pays du grand Maghreb .
En revanche , l'Algérie a tous le droit de défendre ses intérêts et ca culture, para port les pactes et les lois international, sauf que cela ca prend du temps pour une réconciliation finale vers le future géostratégique de la région maghrébine

Mots clés : frontières ; grand Maghreb ; géostratégique

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مدخل:

في ظل التحولات العالمية لزمن الراهن في جل المجالات و منها التحولات الإقليمية – الجيوستراتيجية. يستهل العالم برمته جملة من التغيرات و الصراعات في الحدود و الأقاليم و هو نابع من الحقبة الاستعمارية التي عرفتها دول العالم الثالث، و بالخصوص الدول العربية الحالية، فهذا التراكم التاريخي جعل ما يولد تكتلا إيستيمولوجيا، و تاريخيا للأمم. التي نالت استقلالها منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي، من معارك دامية، و محافل دولية ديبلوماسية، و كذا حركات تحررية، إلا أن الوضع جزم غير ذلك بوجود أقليات و أقاليم تنادي تارة بالاستقلال، و تارة بالانفصال، و تارة بالحكم الذاتي، نذكر منها على سبيل المثال، إقليم كردستان العراق، و إقليم كاتالونيا بإسبانيا، وصولا إلى قضية الصحراء الغربية، بالشمال الغربي للقارة الإفريقية.

كما أن الموقف القومي و الإسلامي، من وضعية الحدود العربية لا يتناسبان في خلفياتهما على الأسس و الاعتبارات الثانوية بقدر ما يتركزان على الدوافع و التبريرات السياسية، إذ كانت بعض هذه المواقف الموروثة عن الاستعمار، تغالبا ما تندرج في إيطاره مواقف الدول و الكيانات السياسية التي استفادت من الوضعية الإقليمية، المتعلقة عن عهد التجربة الاستعمارية و انعكاساتها على الصعيد الاستراتيجي و الاقتصادي، في حين ظل الاتجاه القومي الوحدودي لسنوات، و عقود عديدة منشراً و مؤثراً في حركة الفكر السياسي و الاجتماعي العربي الحديث، و أهم ما يميز هذا الاتجاه، بخصوص مسألة الحدود، هو الرفض الشبه المنطلق لها منطلق من مجموعة من الاعتبارات التاريخية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية للدول العربية، و من ثم فإن الحدود السياسية الحالية التي تم تخطيطها في عهد الاستعمار الأوروبي لهدم أن تكون برأي هذا الاتجاه إلا علامة على التخلف و التفكك الذي عرفته الأمة العربية.

فجانب الأبعاد السياسية للحدود العربية الحالية في هذا التطوير، يرفضه دعاة هذا الاتجاه لأبعادها و انعكاساتها الاجتماعية و الاقتصادية.

فحسب هؤلاء السياسيين العرب فإن المسؤول عن رسم الحدود العربية يشمل في الثاءل الخارجي يجسد الاستعمار الغربي بصفة عامة الذي سفر بهذا الفرض العوامل الاجتماعية الداخلية و طبيعتها، كالتكوين الاجتماعي الغربي الذي يميز بتركيبته القبلية و العشارية و الطائفية بالإضافة إلى الدول الذي لعبته إسرائيل و التي لازال الاستعمار الغربي يوظفها لإحداث مزيد من الانشقاق و التجزئة العربية على مستوى امتداده الجغرافي و انتماءه السياسي القومي لذلك فإن معالجة هذا الوضع حسب هؤلاء لا يكون إلا عبر تجاوز الحواجز و إلغاء الحدود السياسية المفروضة من طرف الاستعمار.

فسواء تعلق الأمر بمسألة المحافظة على الحدود الموروثة على أساس احترام مبدأ الثورات الدولي على أساس الحقوق التاريخية، فإن الاتجاهين معاً يعملان على تدعيم مشروعية موقفها بالأدلة و الأحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة و الوحدة الترابية و الوطنية، و إذا كان موقف بعض الدول

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المبنية على فكرة الحقوق، تبدو مطبوعة باعتبارات تاريخية فإنها في المقابل تحاول أن تجد لتلك الاعتبارات ما يبررها من الناحية القانونية أمام الدول الداعية إلى احترام الحدود الموروثة، عن الاستعمار فإنها تقوم بدعوتها، على أساس مبادئ القانون الدولي.

غير أن عودة هذا الملف إلى أروقة الأمم المتحدة، بعد فشل جهود منظمة الوحدة الإفريقية، لم تكن هذه أول مرة يعرض فيها هذا الملف على أنظار المنظمة الأممية، بل سبق لهذه الأخيرة، أن تعرفت عن طريق إحدى أجهزتها الرئيسية و هي محكمة العدل الدولية، على تفاصيل هذا النزاع قبل أن تخوض فيه المنظمة الإفريقية.

فبما أن الجزائر و بحكم تموقعها الجيوستراتيجي و علاقتها الديبلوماسية في العالم العربي، من أي ناحية تعالج أزمة الحدود الجزائرية المغربية؟

لقد عرفت الجزائر بتنوع ثرواتها الطبيعية، و ذلك مما تحتويه من صحراء مما نتج إلى وجود عدّة صراعات في التوقيع على الاتفاقيات المتروكة للمجلس الوطني الجزائري التي يعتبر أعلى سلطة في البلاد، و لذلك سجل المغرب وجود مناوشات على الحدود الموروثة عند الاستعمار يؤكد على التصعيد الإفريقي لم يقع بين الدول الإفريقية.

كما يختلف موقف المغرب من مسألة الحدود الموروثة عن الاستعمار عن الموقف الجزائري فإذا كانت الجزائر تسعى إلى تثبيت حدودها المشتركة مع جيرانها على القاعدة الدولية، بحيث أن أطروحة الحق التاريخي المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده تتصل بصورة وثيقة بالأفكار السياسية، كما أن بعض خطابات الرسمية و مواقف كبار المسؤولين المغاربة لم تخل من الإشارة إلى هذه الأطروحة في مناسبات شتى.

بالرغم من أن الموقف المغربي يعد قريبا من مواقف بعض الدول الإفريقية الداعمة. هي الأخرى إلى مراجعة أوضاع الحدود بالقارة السمراء، و يلتقي معها في كونها تحتفظ على هذه الحدود، فإن ما يميز الموقف المغربي هو أنه كان يسعى لتثبيت وجوده التي كانت تدخل في إيطارها كافة المجلات الترابية التي كانت خاضعة في يوم من الأيام لسيادته[1]

كما إذ تناولنا مضمون و جذور الأزمة نعود إلى الاختلاف الفكر الفلسفي السياسي و الإيديولوجي بين البلدين يعد جوهريا و خالية فيما يتعلق بالكثير من القضايا السياسية في المغرب العربي غير أن الخلاف الأساسي في موقف هاتين البعدين من هذا الموضوع يكمن في أن الاتجاه القومي يجعل دعوته

[1]Ahmed BABA MISKE : Mouritame, la délicate Synthére de l'Afrique et 111, Revue ; le nouveau siècle N° 3 Janvier 1933, P 134.

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

القاضية بإلغاء الحدود داخل نطاق العالم العربي و بالتالي فإنه يصر على عدم الاعتراف إلاّ بتلك التي تفصل العالم عن العوامل القومية الأخرى[2]

و في حين يصر الاتجاه القومي على تعزيز الحدود التي تؤطر الدولة العربية الوحدة التي تنصهر داخلها مجموع الدول القطرية أو الوحدات السياسية المتعددة، بحيث يرفض فكرة الحدود، و إعاقة إنجاز مشروع دولة موحدة و واحدة بدلا من عدة دولاً قطرية، فإن موقف الاتجاه الإسلامي ينزع في مقابل ذلك إلى رفض شبه جذري لفكرة الحدود و ثباتها و حصانتها حتى تلك تفصل العالم الإسلامي عن غيره من المجالات الأخرى.

فتأثير أوضاع في تفاعل العلاقات البلدين يعتبر عنصراً مشتركا بين الدول المجاورة، فلها تأثير مباشر و غير مباشر في صياغة نظام معين يتسم تارة بالتعاون و التكامل و تارة بخلاف و صراع كما تساهم مجموعة عوامل جغرافية أخرى في إضعاف أسس هذا التعاون على الصعيد القومي و كذا الجهوي.

فالحدود يمكن أن تتحكم في عدة أبعاد جيوستراتيجية مهمة تؤثر في مكانة الدولة على الصعيد الاستراتيجي، كما يتعلق البعد الأول بحجم الفضاء الإقليمي للحدود.

إذا تعلق الأمر بدول العالم العربي أو بغيرها من الدول الأخرى، فإن الحدود السياسية تكتسي أهميتها و حيوتها بالتأثير على العلاقات العربية.[3]

لقد كانت أول مبادرة إفريقية للوساطة في النزاع الحدودي المغربي الجزائري عام 1963 خارج إيطار منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت آناذاك حديثة العهد بنشئتها كما جاءت هذه المبادرة سابقة لمبادرة الجامعة العربية لتسوية هذا النزاع.

و بما أن هذا النزاع كان يشكل واحد من أخطر النزاعات الحدودية المعروضة على المنظمة فإن انبثاق "تاماكو" ذكر بهذه المناسبة بضرورة تسوية جميع الخلافات الناشئة بين الدول الإفريقية عن طريق المفاوضات،[4]

و تنفيا للقرار الثالث للاتفاق "باماكو" الذي يستند إلى المادة 12 و خاصة الفقرة الثانية منها لميثاق المنظمة الوحدة الإفريقية، انعقد المجلس لوزراء خارجية الدول الأعضاء في دورة غير عادية بالعاصمة الاثيوبية من 15 و 18 نوفمبر 1963،و قرر هذا المجلس تشكيل لجنة خاصة تتألف من ممثلي كل ساحل العاج و إيثيوبيا و مالي و النيجر و السينيغال و تينيزيا.

---

[2] Mohamed Lomouri : territoire et Frontières 111 l'idéologie Islamique Conthiporaine, Revue relations internationales N° 63, Automne, 1990 page 306.

[3] جميل مطر و علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1983، ص 17، 54.

[4] اتفاق باماكو الصادر في 30 أكتوبر 1963.

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

و من جهة أخرى لعبت المنظمة الإفريقية دوراً في مساعي الرامية لإيجاد حل هذا النزاع، فإن الإعلان الرسمي عن تسويته النهائية جاء على لسان العاهل المغربي أمام مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد بالرباط في سبتمبر عام 1972، حين أحد أن الدولتين توصلتا إلى تسوية نهائية للنزاع السياسي الإقليمي بينهما.[5]

كما يتبين من خلال المقاربة الإفريقية للنزاع المغربي الجزائري أن جهود تسويته انطلقت في البداية بطريقة سياسية و ديبلوماسية قام بها زعماء أفارقة يتمتعون بوزن السياسي منهم داخل القارة كرتيش الغاني "نيكروما" و الامبراطور الإثيوبي "سيلامي" و تطورت هذه الجهود في اتجاه اشراك المنظمة الوحدة الإفريقية و تمكنها من احتضان هذا النزاع و العمل على تصفيته بالطرق الودية.

فنجاح المنظمة في بلورة حلول النزاع برغم حداثة عهدها أنذاك جاء ضمن محطات سياسية و ديبلوماسية أخرى مرتبطة بالظروف الإقليمية و الدولية و من ذلك فشل الجهود العربية في احتواء هذه الأزمة و إجراءات المبادرات العربية، بالإضافة إلى عدم رغبة الجانب المغربي بصفة خاصة بعرض هذا الخلاف على الجامعة لعدم ارتياحه.

و من جهة أخرى سعت جامعة الدول العربية في ميثاقها "تسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية"، و هذا الاختصاصات يستفيد من حكم المادة الخامسة من ميثاق الجامعة، بنصها على عدم جواز اللجوء إلى القوة لفظ المنازعات بين دولتين و أكثر من دول الجامعة. فإذا سار هناك خلاف بين الدول العربية خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها و لجأ المشارعون إلى مجلس الجامعة لفظ هذا الخلاف فإن القرار الذي يصدره المجلس يكون نافذا و ملزما، و عند نظر المجلس لهذا الخلاف لا يحق للدول التي وقع بينها خلاف الإشراك في مداولات المجلس و قراراته[6]

كما تنص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تقرر أنه إذا وقع اعتداء من دولة على أخرى من الجامعة أو خشي وقوعه، فالدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس فوراً، و يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، و يصدر القرار بالإجماع، ثم تحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية و الصحية و كذا التعاون مع المنظمات الدولية.

بيد أن انعكاسات الحدود لها طابع سلبي على النظام الإقليمي العربي، و ذلك مع التحول الكبير الذي أخذ يعرفه المجتمع الدولي في أعقاب الحرب الباردة، و بروز نظام عالمي جديد ينطوي على تجاوز بعض لمفاهيم السياسية كمسألة الحدود و السيادة الوطنية نظرا للطابع العالمي و الشمولي الذي يكتسبه توجه هذا النظام.[7]

---

[5] القرار رقم 1، الصادر عن مجلس وزراء المنظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثانية بلاجوس من 24 إلى 29 فبراير 1964.

[6] د. عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1969.

[7] مجلة السياسية الدولية، العدد 111، جانفي 1993 ص 164.

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

جاء مشروع ميثاق الجامعة الجديد وتسوية نزاعات الحدود العربية نابعا من مشروع الميثاق الجديد وتسوية المنازعات العربية عامة، فبالنسبة لمبادئ الميثاق القديم كان من مبادئه منع الاتجاه إلى القوة في فض المنازعات فجاء التعديل كما يأتي:

- اللجوء إلى الجامعة العربية لحل منازعات الدول الأعضاء بالطرق السلمية دون اللجوء إلى غيرها في المنظمات الدولية. وهذا تطور مهم لأن كثيرا من النزاعات العربية بما فيها نزاعات الحدود العربية كانت تعرض على منظمات أخرى أثناء نظرها من قبل الجامعة وحتى قبل نظرها، خاصة منظمة الأمم المتحدة وبالتحديد بمجلس الأمن.

- وبخصوص نوعية المنازعات التي يجب تسويتها بالطرق السلمية فإنه وفقا للميثاق الحالي نلاحظ ما يأتي:

- إن المادة الخامسة تستبعد الكثير من الخلافات من دائرة التسوية بالطرق السلمية.

- إن المجلس لم يكن يتصدى للنزاع بين الدول الأعضاء إلا إذا لجأ إليه المتنازعون.

- إن دور المجلس محصور في التوسط لدى الدول المتنافسة للتوفيق فيها وتقريب المسافات فيما بينها. أما وفقا لمشروع التعديل:

أ- منح المشروع للمجلس الأعلى للجامعة العربية ومجلس شؤون السياسية حق التصدي لأي نزاع يمس الأمن والسلم في الوطن العربي.

ب- لمجلس الشؤون السياسية حق تحديد الطرق السلمية الملائمة لحل النزاع.

ج- التزام الدول المتنازعة، بالتدابير التي يراها مجلس الشؤون السياسية وإلا اعتبرت مخلة بالتزاماتها اتجاه الجامعة، وبالتالي، عرضة للتدابير القصرية التي قد تصل إلى حد العضوية.

د- إنشاء لجنة التسوية السلمية الدائمة لمساعدة مجلس الشؤون السياسية في الاضطلاع بمسؤولياته وتشكل برئاسة الأمين العام وثلاثة أعضاء يعينهم المجلس لمدة سنتين.

هـ- لمجلس الشؤون السياسية والدفاع عن حق استخدام قوات الأمن العربية لوقف النزاع.

أما بالنسبة لمشروع تعديل ميثاق الجامعة، بخصوص إنشاء محكمة عدل عربية فإنه وفقا لمشروع التعديل، فقد أكد المشروع على ضرورة إنشاء محكمة عدل عربية، والتزام الدول العربية الأعضاء بعدم اللجوء إلى المنظمات الدولية قبل استنفاذ الطرق السلمية التي تقدمها جامعة الدول العربية.ومن أهم المبادئ التي أشار إليها مشروع التعديل:

- أن محكمة العدل العربية هي الهيئة القضائية الرئيسية للجامعة (م 18 من المشروع).

- أن جميع أعضاء الجامعة هم أطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية، وأن اختصاصها هو إلزامي لمن يقبل به من الأعضاء (م 20، 19 من المشروع).

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- أحكام المحكمة تنفذ وجوبا (م 21 من المشروع)، كما منح المشروع لمحكمة العدل العربية ولاية استثنائية في المسائل القانونية التي تعرضها عليها هيئات الجامعة الرئيسية والوكالات العربية المتخصصة.

فقد بلغت دروة الحدود العربية دروتها سواء كانت حدودا اقليمية او بحرية و حتى مجاورة,اذى انها تشكلت عبر العصور ذالك مرورا بالحضارات الاسلامية ة العربية مرورا بالخلاقة الاسلامية.

فالبنسبة للحدود العربية في العالم المعاصر قد عرفت الحدود عدة مقاومات و نكبات من اجل ترسيم الحدود الجغرافية و الجيوستراتيجية,ذالك مرورا بالدولة العثمانية و انهيارها و اعادة تقسيم الخرائط الى دويلات جديدة.

واذا نظرنا الى تلك الفترة نرى بان كانت هنالك امبراطوريتان للذان تتمثلان في فرنسا و نكلترا,حيث كانوا يسيطرون على معضم اقطار العالم,فالبنسبة لفرنسا كانت لها كل افريقيا,وبريطانيا تخضع لسيطرتها معضم اسيا ,فعند بلوغ الالفية التاسعة اي 1900,بدات الحدود تتغير من بلدان مستعمرة الى بلدان ذات سيادة قومية و حدودية,الا ارض فلسطين التي بقت تحت الانتداب البريطاني ثم وكلت الى دولة اسرائيل،و التي هي الا حد الساعة حدود متنازع عليها، ولم يفصل فيها احد

كما ذكرنا سابقا كانت هنالك عدة معاهدات مستعمرة و التي غالبا ما تبحث على السيطرة الكلية للاراضي و الحدود منها"معاهدة سايكس بيكو،اتفاقية ايفيان و اتفاقية لوزان".

فالحدود العربية مرت بمرحلة سقوط وتذبذب و ذالك عند انهيار الدولة العثمانية وقبلها سقوط الاندلس،لكن الامر الذي هو محل بحثنا و استشرافنا يتمثل ان رغم الدول المستعمرة اعطت الاستقلال للدول العربية،لكن لم تتنازل على حدودها.

على سبيل المثال مازالت الدولة المغربية تخضع للحماية الفرنسية من اي هجوم محتمل،كما تخضع بعد مدنها للسيطرة الحدودية الخارجية"سبة و مليلية".

فتعتبر الحدود السياسية العربية،حدودا سابقة فنشاتها بمفهومها القانوني و السياسي سابقة عن نشاة الدول العربية،فهذه الدول العربية مفروضة كامر واقع على الحدود العربية.

من جهة اخرى هنالك عدة نزاعات حدودية في دول المشرق العربي،وهنالك مايسمى بالنزاعات الساكنة للحدود العربية.

ومثلما تأثر النظام الإقليمي العربي بانعكاسات وآثار الصراعات السياسية العربية التي تشكل النزاعات الحدودية أبرز مظاهرها، فإن الاتحادات الجهوية العربية، التي تعد بمثابة أنظمة إقليمية عربية فرعية، تتأثر من خلفيات هذه الصراعات ونتائجها. وقد كادت حرب الخليج الثانية أن تعصف بوجود هذه الاتحادات كما عصفت بالنظام الإقليمي العربي نفسه.

ففي منطقة الخليج، حيث جرت حرب الخليج الثانية، عانى أعضاء مجلس التعاون الخليجي من نتائج هذه الحرب على عدة مستويات، وأبانت هذه الحرب عن أن المجلس، بصفته تجمعا إقليميا

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

جهويا، يعاني هو الآخر من هشاشة روابطه وضعف تلاحمه بسبب خلافاته الداخلية التي تهيمن عليها النزاعات الحدودية.ونظرا لحساسية الخلافات الحدودية واستعصائها، فإن أعضاء مجلس التعاون الخليجي يحرصون على طرحها واستعراضها باستمرار في لقاءاتهم ومؤتمراتهم لدرجة أصبحت فيه هذه الخلافات تشكل إحدى الهواجس السياسية والأمنية بالمنطقة، سيما وأن أكبر دولة في هذا التجمع وهي العربية السعودية تعاني مع عدد من جيرانها من دول الخليج قضاياها حدودية وإقليمية.[8]

وإذا كانت الخلافات الحدودية بين أعضاء النظام الإقليمي الخليجي قد تصاعدت بصورة ملحوظة عقب حرب الخليج، فإن هذا النظام لم يخل منذ قيامه بأجواء التوتر نتيجة صراعاته وانقساماته ومشاكل حدوده.[9]

وقد جاءت حرب الخليج الأخيرة لا لتقويض علاقة أعضاء مجلس التعاون الخليجي وارتباطه بامتداده القومي العربي، ولكن أيضا لتكريس القاعدة العامة التي تميز العلاقات العربية المتمثلة في حالة الصراع والتوتر بسبب صراعاته وخلافاته الداخلية.

وكما دفعت حرب الخليج أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظر في ارتباطاتهم القومية وإعادة ترتيب علاقاتهم وتحالفاتهم الإستراتيجية من خلال الاعتماد على دعم الحلفاء الغربيين لحماية أمنهم الوطني والإقليمي عوض تعزيز قدرات الأمن القومي الجماعي، فإن المجال العربي المحيط بهذا النظام أخذ ينظر إلى هذا الأخير نظرة ملؤها الشك والغموض.

إن هذه الصورة التي يبدوا عليها النظام الإقليمي الفرعي تعكس نموذج الضعف العام الذي يعتور بناء الاتحادات الجهوية العربية ويهدد وجودها نتيجة الصراعات الداخلية سواء كانت هذه الصراعات سياسية أو إيديولوجية أو حدودية.

ويتشابه الوضع في الجهة الغربية من العالم العربي حيث يعاني النظام الإقليمي المغاربي هو الآخر من خلافات وحداته حول عدة قضايا سياسية أبرزها القضايا المرتبطة بمشاكل الحدود والأقاليم الترابية. فإذا كان مجلس التعاون الخليجي يعاني من تصاعد هذه الخلافات وخاصة بعد الأزمة التي عرفتها المنطقة في مطلع هذا العقد، فإن اتحاد المغرب العربي كان يعاني مخلفات حرب حدودية ظلت أجواؤها السلبية مؤثرة إلى حد بعيد في طبيعة تفاعلات أعضائه.

وإضافة إلى النزاع الحدودي المسلح بين المغرب والجزائر، عرفت المنطقة خلافا إقليميا كانت له انعكاسات -هو الآخر- على طبيعة التطورات المحلية، ويتعلق الأمر بالخلاف المغربي الموريتاني، وما كادت دول منطقة المغرب العربي تضرب صفحا على هذا الخلاف وتتجاوز نتائجه حتى برزت بوادر أزمة إقليمية أخرى في مطلع السبعينات تمثلت في قضية الصحراء المغربية التي أدخلت الأطراف المغاربية للمرة الثالثة في عهد جديد من المواجهة والصراع الحاد.

---

[8] صحيفة: الصحراء الغربية. العدد 2162. 19 دجنبر 1994. ص: 1.

[9] عبد الخالق عبد الله : النظام الإقليمي الخليجي. مجلة السياسية الدولية ع : 114 مرجع سابق. ص30.

المجلد العاشر/ العدد الأول /اوت 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

النتيجة : تتمثل أهم الصعوبات التي تطرحها الخلافات الحدودية العربية على النظام الإقليمي العربية و بالخصوص الدول الخليجية، في كونها تنطلق في الغالب من مجرد خلاف قانوني يرتبط بإحدى الاتفاقيات التي تنظم المسألة الحدودية المتنازع عليها أو بوضعية خط الحدود وظيفية رسمه، أو بوضعية إقليم برمته إلى نزاع سياسي شرس سرعان ما تنتقل عدوات إلى أنظمة حكم بالدول العربية.

و غالبا ما يؤدي الطابع السياسي الذي تأخذه الخلافات الحدودية العربية ليس فقط إضعاف النظام الإقليمي العربي الذي يعاني خلافات السياسية تراكمية و إنما يؤدي به إلى تمزق و الشلل أمام مواجهة القضايا الدولية، وإدراك الخلافات الحدودية العربية شأنها في ذلك شأن الخلافات و النزاعات السياسية الأخرى – من انعكاسات خطيرة و عميقة على النظام الإقليمي العربي.

المراجع باللغة العربية:

- جميل مطر و علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1983، ص 17، 54.
- اتفاق باماكو الصادر في 30 أكتوبر 1963.
- القرار رقم 1، الصادر عن مجلس وزراء المنظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثانية بلاجوس من 24 إلى 29 فبراير 1964.
- د. عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، مصر، سنة 1969.
- مجلة السياسية الدولية، العدد 111، جانفي 1993 ص 164.
- صحيفة: الصحراء الغربية. العدد 2162. 19 دجنبر 1994. ص: 1.
- عبد الخالق عبد الله : النظام الإقليمي الخليجي. مجلة السياسية الدولية ع : 114 مرجع سابق. ص30

المراجع باللغة الاجنبية:

- Ahmed BABA MISKE : Mouritame, la délicate Synthére de l'Afrique et 111, Revue ; le nouveau siècle N° 3 Janvier 1933, P 134.
- [1] Mohamed Lomouri : territoire et Frontières 111 l'idéologie Islamique Conthiporaine, Revue relations internationales N° 63, Automne, 1990 page 306.